

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363

ISSN : 1112-9751

اثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها
الاقتصادية

**The impact of Palestinian banks on financial analysis as a tool to
rationalize their credit decisions**

حازم أحمد فروانة Hazem Ahmed Firwana

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

University of Abu Baker Belqayd Tlemcen.

atiaf_1998@hotmail.com

تاريخ القبول : 2018-09-03

تاريخ الاستلام : 2018-07-15

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني. وأيضاً إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين. و توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني. والعمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة () بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمسعى الوظيفي.

وتوصي الدراسة بضرورة العمل بالمصرف على تأهيل القائمين على أمر التحليل المالي عن طريق التدريب بصورة مستمرة. العمل على جمع المعلومات اللازمة عن العملاء وعن نشاطهم وأعمالهم باستمرار. وضرورة استخدام المصرف التحليل المالي لبيانات العميل وحده. والعمل على سياسة موحدة متبعة للتحليل المالي. كلمات مفتاحية: التحليل المالي، ترشيد القرارات، الائتمان، المصارف، الائتمان المصرفي.

Abstract

The study aimed at identifying the extent to which Palestinian commercial banks rely on financial analysis as a tool to rationalize the credit decision. It also aims at identifying the most important financial ratios used by commercial banks operating in Palestine, and clarifying the role played by the available information using financial analysis tools in decision making The study concluded that there were statistically significant differences at the level of (mean) between the average of the sample estimates of the study for financial analysis and the rationalization of the credit decisions. Man is a banker depending on gender, qualifications, years of experience and job title.

The study recommends the necessity of working in the bank on the qualification of those responsible for financial analysis through training on an ongoing basis. The need to collect the necessary information about customers and their activity and business constantly. The necessity of using the bank financial analysis of the data of the client alone and work on a unified policy followed for financial analysis.

Keywords: Financial analysis, rationalization of decisions, credit, banks, bank credit.

المقدمة:

القرارات السليمة بناءً على معطيات المراكز المالية والتحليلات المالية لها. (الحلو، 2016: 2)

ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية تستدعي اهتماماً خاصاً على حسن توجيه مسار الائتمان خوفاً من منحه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان على القطاعات الرئيسية والإنتاجية، ولذلك هناك حاجة لإتباع أساليب مختلفة في الحصول على المعلومات المالية الدقيقة، والفعالة المرتبطة بترشيد قرار منح الائتمان، وبالرغم مما لحق بالاقتصاد الفلسطيني من تدمير إلا أن عملية التنمية في فلسطين يجب أن تستمر، وذلك بالاعتماد وبصورة أكبر على الموارد الذاتية وتحفيز الاستثمار الخاص في فلسطين.

2. مشكلة الدراسة:

لقد ألفت الأزمة المالية العالمية بظلالها على القطاعات الاقتصادية عامة، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك بسبب تعاضم قيمة القروض المتعثرة، وقد انعكست آثار ذلك على نمط السياسات الائتمانية التي تتبعها إدارات البنوك التجارية لمنح الائتمان، وذلك تحسباً على عدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها. وقد غلب على السياسات المتحفظة لدى اتخاذ قرارات الإقراض، وذلك بخلاف النمط الذي كان سائداً قبل تلك الأزمة. حيث كانت تلك البنوك تمارس سياسات ائتمانية أقل تحفظاً. وضمن هذه المعطيات يقوم قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك على ثلاث ركائز أساسية تتفاوت أهميتها النسبية بين مصرف وآخر، وهذه الركائز هي: هدف التحليل المالي، البيانات اللازمة للتحليل، الأسلوب المستخدم في التحليل، إجراءات التحليل. وعلى هذا فإن الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي: ما مدى اعتماد المصارف

تلعب البنوك في كل بلد من بلدان العالم دوراً هاماً وحيوياً من حيث تنمية النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الخدمي أو الزراعي، إذ تعتبر هذه النشاطات عصب التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة من دول العالم. تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفعة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، وفي مختلف الأصعدة والميادين التنموية والاستثمارية، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى البنك فقط، إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية، وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد (البحيبي والكحلوت، 2007: 582)

ويشكل التحليل المالي لأنشطة المؤسسات التجارية والصناعية والنتائج التي تفصح عنها أهمية كبيرة للعديد من الأطراف ذات المصلحة والمهتمة بمعرفة أدائها، حيث أصبح التركيز على استخدام القوائم المالية وإجراء التحليل المالي لها هو الأسلوب الأمثل للوقوف على مدى كفاءة هذه المؤسسات والحكم على أدائها ومعرفة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها بهدف تمكينها من الوصول إلى فهم أعمق لمراكزها المالية لتصبح بذلك أكثر قدرة على المنافسة واتخاذ القرارات المالية الرشيدة، مما يساعد رجال المصارف على اتخاذ

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المسعى الوظيفي).

4. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني.

2. التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

3. توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني.

الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟

ويمكن صياغة المشكلة من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي؟

2. ما مدى تحقيق الأداة لترشيد قراراتها الائتمانية في بنك فلسطين؟

3. ما العلاقة بين اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي وأداة ترشيد قراراتها الائتمانية في بنك فلسطين؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسعى الوظيفي)؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية "

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

4. العمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين.
5. أهمية الدراسة:
- يستمد البحث أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:
1. تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تبرز أهميتها أيضاً من المجال الذي ستتناوله هذه الدراسة، وهذا المجال هو القطاع المصرفي، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة العاملة في فلسطين.
2. دور التحليل المالي باستخدام النسب، والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد.
3. كيفية ترشيد الائتمان المصرفي، حيث أنه من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات على مستوى البنك أو مستوى الاقتصاد الوطني.
4. المساعدة في تقديم صورة واضحة للسياسات المثلى مما يؤدي لرفع كفاءة العمل المصرفي، وزيادة الدور المطلوب من المصارف القيام به دعماً لمسيرة التنمية في فلسطين.
6. منهجية الدراسة:
- يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي في وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي، ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، ثم يقوم بتحليل وتفسير النتائج التي تسفر عنها الدراسة الميدانية.
7. حدود الدراسة:
1. الحد الزمني: 2017 – 2018م.
2. الحد المكاني: تقتصر الدراسة على بنك القدس في محافظة غزة.
3. الحد البشري: الموظفين داخل بنك القدس.
8. مصطلحات الدراسة:
- 8.1 التحليل المالي:
- هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات. (الطويل، 2008: 15)
- 8.2 القرار الائتماني:
- هو الرد الصادر من المصرف الذي يتم من خلاله منح تسهيلات إلى تلك المنشآت ضمن شروط وقواعد معينة، بحيث تتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية سواءً أكانت هذه التسهيلات مؤقتة أم من خلال سقف دائمة. (الحلو، 2016: 18)
- 8.3 الائتمان المصرفي:
- هو الآلية المصرفية التي بموجبها يقوم البنك التجاري بتمويل العميل (فرد أو مؤسسة) إما بمنحه قرضاً مباشراً أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة. (الشيخلي، 2012: 10)
2. تمهيد:

وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات. (آل شبيب، 2006: 56)

2-2 أهمية التحليل المالي: (الحلو، 2016: 36-37)

1. تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة.
2. تحديد القدرة الايرادية للمؤسسة (وتحديد مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة).
3. تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمؤسسة.
4. تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي.
5. تحديد قيمة المؤسسة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
6. تحديد هيكل التكاليف في المؤسسة.
7. تقييم أداء الإدارة العليا.
8. المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمؤسسة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.
9. تحديد القيمة العادلة لأسهم المؤسسة.

2-3 أسس ومعايير التحليل المالي:

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب المالية وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس: (الحلو، 2016: 41-43)

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: الهدف الرئيس للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواءً في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواءً كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

وإن منح التسهيلات الائتمانية يعتبر تنازلاً من البنك عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر، ونظم، وسياسات تحكم ذلك من أجل المحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء عناصر الأمان، والربحية، والسيولة، على نشاطات البنك المختلفة، وعليه يتوجب على البنك عندما يتقدم إليه عميل أن يأخذ هذه القضايا في عين الاعتبار وضمن حساباته. (موسى، 2010: 30)

2-1 مفهوم التحليل المالي:

ويعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات لاحقاً في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، 2003: 7)

كما يعرفه آل شبيب بأنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات النسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامّة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات

1. يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرنة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة خلال الفترة.

2. يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة البنك بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات البنك، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.

3. يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

4. يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للبنك.

5. يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

6. يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

2-6 أدوات التحليل المالي: (الطويل، 2008: 22-23)

1. التحليل المالي بالنسب: يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة.

2. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: هذا النوع من التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة.

القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب المالية، الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.

2. القيام بتركيب النسب بطريقة منطقية: هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية وهي: (عقل، 2011: 41)

أ. تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع.

ب. يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام.

ج. يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

2-4 أهداف التحليل المالي:

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي لأن العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة حول استفسار الجهات المستفيدة منها لهذا لابد من اللجوء إلى أسلوب يفسر ما تخفيه تلك العناصر والأرقام وراءها من حقائق ذات دلالات (الحيالي، 2004: 162)

2-5 شروط التحليل المالي:

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط: (الصياح والعامري، 2003: 50)

المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف. (زايدة، 2006: 23)

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن، مقابل وعد بالدفع في المستقبل. (جبر، 2002: 43)

2-8 أهمية الائتمان المصرفي:

ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما له أهميته، فمن الزاوية الأولى ينظر للائتمان من وجهة نظر البنك، ومن الزاوية الثانية، ينظر لدور الائتمان وأثره على الاقتصاد الوطني. (الزبيدي، 2002: 27)

1. فمن وجهة نظر البنك: يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع البنك التجاري ضمان استمرارية النمو، وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتم ذلك كون الائتمان المصرفي هو شكل من أشكال الاستثمار في أصول البنك المهمة حيث يتحقق الجزء الأكبر من العوائد.

2. أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان نشاط بالغ الأهمية وله تأثير كبير، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاءه.

2-9 أنواع الائتمان المصرفي:

1. من حيث الغرض من الائتمان: ينقسم إلى ائتمان بغرض (الإنتاج، الاستهلاك).

2. من حيث مدة الائتمان: ينقسم الائتمان من حيث المدة إلى (قصير، متوسط، طويل).

3. الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي: تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإلها والتعرف على حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.

4. الموازنات التقديرية: تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس التعرف على الحجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات والحقوق، والاحتياجات المالية، والتعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

5. تحليل التعادل: هذه الأداة التحليلية تهدف إلى التعرف على مستوى المبيعات وعدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة والضريبة.

6. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: هذه الأداة التحليلية تبين التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال فترة محددة من سنة إلى سنة.

7. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي: أن هذه الأداة التحليلية تساعد على التعرف على مدى أكثر من سنتين وذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.

2-7 مفهوم الائتمان المصرفي:

تعددت تعريفات الائتمان المصرفي وفقاً لوجهة نظر الباحثين في هذا المجال، ومن هذه التعريفات: (موسى، 2010: 43)

يمكن تعريف الائتمان بأنه الثقة التي يولمها البنك لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود، أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم

طبيعة نشاط البنك، مكان العمل)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك التجارية في قطاع غزة والبالغ عددها (34) فرعاً ومكتب. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أساس أسلوب الحصر الشامل مقدرها (102) موظفاً وموظفة.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: بأن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية، التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان.

2-3 دراسة سيام ايتل (2011) بعنوان " درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان " .

هدفت الدراسة إلي بيان درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال التعرف على درجة استخدام أساليب التحليل والمقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي والرأسي)، والنسب المالية، ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الائتمان.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من

3. من حيث الجهة المستفيدة: ينقسم إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص ويشمل (الأفراد، الشركات).

4. من حيث طبيعته: وينقسم إلى ائتمان مباشر ويشمل (القروض، السلفيات، الجاري مدين، الكمبيالات المخصومة)، وائتمان غير مباشر ويشمل (خطابات الضمان، بطاقات الائتمان، الاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل). (موسى، 2010: 44)

10-2 التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي:

أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات المالية التي هم في أمس الحاجة إليها، حيث الخبرة الواسعة في هذا المجال، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركات وحدها، بل تعدى ذلك إلى مالكيها ودائنيها لما لهم من مصالح تتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي. (البحيضي والكحلوت، 2007: 586)

3. الدراسات السابقة

1-3 دراسة موسى (2010) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وكذلك التعرف على مدى وجود فروق في الدراسة موضع البحث وفقاً لمتغير (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، جنسية البنك،

4-3 دراسة الحلو (2016): بعنوان "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية – دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشأن، بهدف المساهمة في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي، ويساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الأداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة بشكل كامل والمكونة من (70) موظف في فروع المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الاستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي، ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل: مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدينين ودوران المخزون.

1-4 منهجية الدراسة:

قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد، وقد أظهرت الدراسة وجود اختلافات في استخدام النسب المالية عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الائتمان، وأظهرت هذه الاختلافات أن نسب السيولة هي النسب الأكثر استخداماً عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

3-3 دراسة الشبخلي (2012) بعنوان " العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (30) فقرة شملت ثلاث محاور رئيسية هي (عناصر الوضع المالي للعميل، العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، العناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (201) مديري وموظفي الائتمان. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ القرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. وقد أجمع أفراد عينة الدراسة بأن لكل من المتغيرات الثلاثة دوراً هاماً ذا دلالة إحصائية في اتخاذ القرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،
الذي يبحث عن الحاضر.
2-4 مجتمع الدراسة:
يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين داخل بنك
القدس والبالغ عددهم (40) موظف وموظفة.
3-4 عينة الدراسة:
تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع
الدراسة الأصلي حيث بلغ عدد أفراد العينة (40) من
الموظفين داخل بنك فلسطين. حيث تم توزيع (40)
إستبانة على عينة الدراسة وتم الحصول على (40)
إستبانة بنسبة استرداد 100%.
والجدول رقم (1) يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع
أفراد العينة تبعاً لعدد من المتغيرات الديموغرافية،
وذلك كما يلي:

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

البيان	المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	30	75.0
	أنثي	10	25.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	28	70.0
	ماجستير	12	30.0
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	2	5.0
	6-10 سنوات	22	55.0
	11-15 سنة	14	35.0
	16 سنة فأكثر	2	5.0
المسمى الوظيفي	موظف	18	45.0
	اداري	20	50.0
	رئيس قسم	2	5.0
المجموع		40	100.0

1-3-4 صدق الاتساق البنائي:

يتبين أن معظم فقرات استبانة مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي ينتمي إليه عند مستوى دلالة أقل من 0.05 وبذلك تتراوح الدرجة الكلية على الاستبانة في صورته النهائية إلى (30) فقرة. كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول رقم (2) يبين ذلك:

جدول رقم (2) يبين ارتباطات درجات أبعاد استبانة مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية داخل البنك مع الدرجة الكلية للاستبانة

البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
هدف التحليل المالي	0.826	*0.000
البيانات اللازمة للتحليل	0.822	*0.000
الأسلوب المستخدم في التحليل	0.851	*0.000
إجراءات التحليل	0.727	*0.000
ترشيد قرارات الائتمان المصرفي	0.732	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

- الإجابة عن السؤال الرئيس: ما مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي؟

للإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب

يتبين من الجدول رقم (2) أن جميع الأبعاد لاستبانة مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية داخل البنك حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبانة عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل أيضاً على أن الاستبانة في صورتها النهائية تتسم بدرجة جيدة من صدق الاتساق البنائي. كما يشير ذلك إلى أن جميع فقرات وأبعاد الاستبانة تشترك في قياس خصائص مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية داخل البنك لدى أفراد العينة من الموظفين.

4-4 نتائج الدراسة الميدانية

1-4-4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

المتوسط الحسابي والوزن النسبي للأبعاد وترتيبها كما هي مبينة في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4) تحليل أبعاد الاستبانة لمدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي

م	البعد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	هدف التحليل المالي	4.07	81.44	27.246	0.000	2
2.	البيانات اللازمة للتحليل	4.28	85.52	29.794	0.000	1
3.	الأسلوب المستخدم في التحليل	3.81	76.24	19.141	0.000	4
4.	إجراءات التحليل	3.97	79.48	22.281	0.000	3
	الدرجة الكلية للاستبانة	4.03	80.67	24.616	0.000	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

3. البعد الثالث: الأسلوب المستخدم في التحليل، فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (76.24%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

4. البعد الرابع: إجراءات التحليل، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (79.48%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

السؤال الثاني: ما مدى تحقيق الأداة لترشيد قراراتها الائتمانية في بنك فلسطين؟

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات بعد أداة لترشيد القرارات الائتمانية.

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي

ويتضح من خلال الجدول رقم (4) أن جميع متوسطات الأبعاد المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، بينما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (80.67%) مما يدل على موافقة عينة الدراسة على مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي.

أما ترتيب الأبعاد حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. البعد الأول: هدف التحليل المالي، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (81.44%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

2. البعد الثاني: البيانات اللازمة للتحليل، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (85.52%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

(3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للبعد وترتيبه كما هو جدول رقم (5) تحليل البعد التابع للاستبانة لترشيد القرارات الائتمانية

البعد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (.Sig)
ترشيد القرارات الائتمانية	4.13	82.58	29.324	0.000

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

- الإجابة عن الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية.

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية.

ويتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لدور الموظفين نحو ترشيد القرارات الائتمانية في بنك القدس حصل على وزن نسبي قدره (82.58%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. مما يدل على موافقة عينة الدراسة على مدى تحقيق الأداة لترشيد القرارات الائتمانية في بنك القدس فجاء بدرجة مرتفعة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

السؤال الثالث: ما العلاقة بين اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي وأداة ترشيد قراراتها الائتمانية في بنك القدس؟

جدول رقم (6) معامل الارتباط بين مدى اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية

التحليل المالي		
درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط
كبيرة	0.000	0.731

* الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

وللإجابة عن هذه الفرضية قمت بالتحقق من عدة فرضيات وهي على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

جدول رقم (7) معامل الارتباط بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي

هدف التحليل المالي			
درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط	ترشيد القرارات الائتمانية
متوسطة	0.000	0.674	

* الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويتبين من خلال الجدول رقم (7) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويعزو ذلك إلى أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.674) وهذا يدل على أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية متوسطة.

جدول رقم (8) معامل الارتباط بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي

البيانات اللازمة للتحليل			
درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط	ترشيد القرارات الائتمانية
كبيرة	0.000	0.741	

● الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي. تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويتبين من خلال الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويعزو ذلك إلى أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.741) وهذا يدل على أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية كبيرة.

جدول رقم (9) معامل الارتباط بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي

الأسلوب المستخدم في التحليل		
درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط
كبيرة	0.000	0.729

* الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

- الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويتبين من خلال الجدول رقم (9) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويعزو ذلك إلى أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.729) وهذا يدل على أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية كبيرة.

جدول رقم (10) معامل الارتباط بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي

إجراءات التحليل

درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط	ترشيد القرارات الائتمانية
متوسطة	0.000	0.653	

* الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير الجنس.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير الجنس.

أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.089) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير الجنس. وتبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق جاءت لصالح الذكور.

ويعزو ذلك إلى أن الموظفين في البنك يعتمدون على الذكور للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي في العمل ونفس المكان والبيئة المحيطة.

- الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه التحليل

ويتبين من خلال الجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

ويعزو ذلك إلى أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.653) وهذا يدل على أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية متوسطة.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

- الإجابة عن الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

وللإجابة عن هذه الفرضية تحقق من ثلاثة فرضيات وهي كما يلي:

- الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.561) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.029) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (3.02) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

ويعزو ذلك إلى سنوات الخبرة واكتسابهم أكثر مهارة وخبرات كبيرة في عمل التحليل المالي وترشيد القرارات الائتمانية المصرفية.

- الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.492) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.518) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.07) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.644) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.86) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمؤهل العلمي، وتبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق جاءت لصالح درجة البكالوريوس.

ويعزو ذلك إلى المؤهل العلمي المتقارب لأفراد العينة حيث أن أغلبهم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس) ودرجة الماجستير.

- الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

1. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين هدف التحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

2. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيانات اللازمة للتحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

3. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسلوب المستخدم في التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

4. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات التحليل وترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

* النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمغزى الجنس.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً للمؤهل العلمي.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمغزى سنوات الخبرة.

الوظيفي. ويعزو ذلك إلى المسميات المتقاربة لأفراد العينة من الموظفين ورؤساء الأقسام في عمل البنك.

- النتائج:

* النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (التحليل المالي):

1. أن جميع متوسطات الأبعاد المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية فقد حصلت على وزن نسبي قدره (80.67%) أي بدرجة مرتفعة.

2. البعد الأول: هدف التحليل المالي، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (81.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

3. البعد الثاني: البيانات اللازمة للتحليل، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (85.52%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

4. البعد الثالث: الأسلوب المستخدم في التحليل، فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (76.24%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

5. البعد الرابع: إجراءات التحليل، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (79.48%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

* النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (ترشيد القرارات الائتمانية):

أن المتوسط الحسابي لدور الموظفين نحو ترشيد القرارات الائتمانية في بنك القدس حصل على وزن نسبي قدره (82.58%) أي بدرجة مرتفعة.

1-5 النتائج المتعلقة بعلاقات الدراسة:

2- الحياي، وليد ناجي، (2004)، التحليل المالي، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل، مطبعة الوراق، طبعة أولى، الأردن.

3- الزبيدي-حمزة محمود، (2002)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

4- الصباح عبد الستار، سعود العامري (2003)، الإدارة المالية اطر نظرية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

6- عقل مفلح محمد (2011)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

7- مطر، محمد (2003)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني" ، الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

8- مطر، محمد، وآخرون (2002)، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المجالات والدوريات:

1- البحيصي، عصام محمد، الكحلوت، خالد محمود (2007)، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني : دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للتحليل المالي وترشيد قرارات الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير المسعى الوظيفي.

2-5 التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي بما يلي:

1. ضرورة العمل بالمصرف على تأهيل القائمين على أمر التحليل المالي عن طريق التدريب بصورة مستمرة.

2. العمل على جمع المصرف المعلومات اللازمة عن العملاء وعن نشاطهم وأعمالهم باستمرار.

3. ضرورة استخدام المصرف التحليل المالي لبيانات العميل وحده.

4. العمل على وجود في المصرف سياسة موحدة متبعة للتحليل المالي.

5. ضرورة تبني المصرف قرارات الائتمان علي أسس علمية واضحة.

6. العمل على منح المصرف التمويل من خلال التحليل الائتماني للقرض.

7. ضرورة تقسيم عملية الائتمان علي عدة إدارات يساعد كثيراً في دقة التحليل المالي في البنك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1- آل شبيب، دريد (2006)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

التجارية الأردنية، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6- سيام ايتل (2011)، درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، رسالة الماجستير، الأردن.

9- موسى، أسامة محمود (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة الماجستير (بحث تكميلي)- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- جبر، هشام (2002)، "تحليل الائتمان"، برنامج تدريبي، معهد فلسطين للدراسات المالية والفلسطينية، غزة.

3- زائدة، لطيف (2006)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) مجلة ("حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم التطبيقية والقانونية.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- الحلو، معتصم أيمن محمود (2016)، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية - دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية، رسالة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- الشبخلي، هديل أمين إبراهيم (2012)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك